

الشباب في دول مجموعة البريكس، والأزمة المالية وتعزيز فرص العمل

اشلي كيت سلينجسبي وبيدرو دي لارا ارودا، مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برامج الدمج المنتجة في دول مجموعة البريكس

الدولة	قوة العمل	التعليم/ التدريب المهني	الوصول إلى الائتمان/المنح/ريادة الأعمال
البرازيل	--	البرنامج الوطني للوصول إلى التعليم الفني والعمالة	برنامج تعزيز المنتج
		برنامج تعزيز توظيف الشباب	توفير الائتمان للشباب
		مشروع الخدمة الوطنية (الجندية)	برنامج منح تعزيز الوصول إلى التعليم الجامعي
		البرنامج الوطني لدمج التعليم المهني	بولسا فاميليا - منحة الشباب
الهند	قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان التوظيف في الريف (MGNREGA)	برنامج توفير فرص العمل الحر في الحضر (USEP)	
		برنامج توفير فرص العمل بأجر في الحضر (UWEP)	
		برنامج رئيس الوزراء لخلق فرص العمل (PMEGP)	برنامج التوزيع العام (دعم السلع التموينية) (TPDS)
الصين	يوجنغ-دايشن (الغذاء مقابل العمل)	برنامج الموظفين المسرحين وتعزيز إعادة توظيف الشباب منهم	--
		يولو جيخوا (خطة قطرات الماء)	تخفيض الضرائب للشركات التي توظف الشباب
جنوب أفريقيا	برنامج الأشغال العامة الموسع (EPWP)	المشروع الوطني للمساعدة المالية للطلاب	دعم تشغيل الشباب
			صندوق التأمين ضد البطالة في جنوب أفريقيا
			برامج الجهاز الوطني لتنمية الشباب (NYDA)

المصدر: وضع المؤلفين.

ونقترح أن تتم الإستثمارات ليس فقط من خلال السوق بل أيضا من خلال برامج إجتماعية متدرجة وسياسات قادرة على إستهداف الشباب الأكثر ضعفاً وتهميشاً. وبطبيعة الحال، نحن ندرك أن الأوضاع المؤسسية اللازمة في دول البريكس ليست بعد على الوجه الأكمل للقيام بوظيفتها. ولا تزال العديد من المبادرات في روسيا تفتقر إلى التدرج. وهناك عدم تطابق بين برامج المساعدات وظروف العمل غير المستقرة عموماً في الهند. ولا يزال نظام هوكو في الصين يتعارض مع شبكات الأمان التي توفرها الدولة والدعم الأسري التقليدي في حالة المهاجرين. وعموماً، فإن الحاجة ضرورية إلى تنسيق أفضل للمبادرات القائمة، وكذلك إلى توفير آليات تتجاوز مجرد تغطية الفجوات التعليمية التي حدثت في الماضي أو التقدم بسرعة بالشباب لدخول واقع العمل للبالغين. ثمة حاجة إلى الدمج المنتج للشباب بطريقة تسمح لهم أن يعبروا بشكل إبداعي، يدافع عن ويعزز القيم الجديدة بشكل نشط، لكي يصبحوا فاعلين إجتماعيين وأن يعيشوا تجربة تتضمن مستويات أعلى من الإستقلال الذاتي المستدام.

المرجع:

Arruda, P.L. and A.K. Slingsby (2014). 'Social Programmes and Job Promotion for the BRICS Youth', Working Paper, No. 130. Brasília, International Policy Centre for Inclusive Growth

منذ وقوع الأزمة المالية في عام 2008 كان هناك تركيزٌ متزايدٌ على خلق فرص عمل لائقة ومنتجة للشباب. وقد ترسخت هذه الحركة بشكل رسمي مؤخراً في بناء جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام 2015، وذلك تحت البعد الأساسي رقم 3: "التنمية الإجتماعية الشاملة".

أطلق تجمع دول البريكس، الذي أنشئ في عام 2006، في ضوء توقع الدول الأعضاء فيه بأن تمثل أكبر إقتصاد كلي في العالم بحلول عام 2050. وقد شهدت منذ ذلك إعتبار حماية الشباب وتعزيز فرص العمل مجالاً رائداً لجدول الأعمال الإجتماعي. وفي الوقت الراهن، يشكل الشباب في دول مجموعة البريكس حوالي خمس سكان العالم في سن العمل؛ وبالتالي، فإن تعظيم الإستفادة من الإنخفاض غير العادي لمعدلات الإعالة (المنحة الديموجرافية) في هذه الدول يمثل واحداً من الأولويات الرئيسة للمجموعة.

وبالنسبة لكثير من دول البريكس، تقترب نهاية فترة معدلات الإعالة المنخفضة التي تعيشها. ونظرياً، إذا لم يتم إتخاذ التدابير، سوف يتجاوز عدد السكان المُعالين في روسيا والبرازيل عدد السكان في سن العمل قبل حلول عام 2050. ويمكن أن تأتي نقطة التحول للصين 15 عاما قبل موعدها. ويترتب على هذا إثنان من الآثار: لم يعد ممكناً للدول تأجيل الإستثمارات في مجالات منتجة للشباب. ويجب أن تكون هذه الإستثمارات قادرة على زيادة الإنتاجية وتعزيز شبكات الحماية الإجتماعية بحيث لا يترك الشباب اليوم بدون مساعدة عندما يتقدمون في السن.

إن التباطؤ في توليد فرص العمل، خاصة للشباب، في جميع دول البريكس، نتيجة للأزمة المالية لعام 2008 يمثل تحدياً كبيراً لهذه الدول، لأنه يأتي في وقت يتطلب موارد مالية للإستثمار بنشاط في الشباب. ومع ذلك، سلط سياق الأزمة نفسه منذ عام 2008 الضوء على الآثار الإيجابية وكفاءة البرامج الإجتماعية كأدوات للصمود والنمو الشامل في جميع دول البريكس. وبالتالي، من المهم تناول

كيفية الإستفادة من تجربة هذه الدول المعترف بها عالمياً في تنفيذ وإدارة برامج وسياسات الحماية الإجتماعية بهدف توفير الحماية النشطة وتشجيع الشباب.

وتندرج برامج الدمج المنتج في دول البريكس تحت ثلاثة فئات عريضة: برامج التشغيل المؤقت الحكومية؛ التدريب / التعليم الفني والمهني؛ والحصول على الائتمان / المنح لتشجيع العمل الحر وريادة الأعمال.

ويشير تحليلنا إلى أن برامج الدمج للشباب تستطيع إبطال أو تخفيف التشوّهات في سوق العمل، وتسهيل التحوّل الديموجرافي السلس لصالح النمو الشامل. في جنوب أفريقيا، والتي لديها أسوأ مؤشرات بطالة / عمل، أكثر المستفيدين من برنامج الأشغال العامة الموسع هم الشباب والنساء. وفي بعض الولايات الهندية، يمكن أيضاً أن تُعزى نتائج مماثلة إلى قانون مهاتما غاندي الوطني لضمان التوظيف في الريف، على الرغم من أن هذا البرنامج لا يشمل حصصاً للشباب، خلافاً لبرنامج الأشغال العامة الموسع في جنوب أفريقيا. لقد وجدت في جميع دول البريكس تجارب أكثر إستدامة تتعلق بالبرامج التي تعزز ريادة الأعمال في المناطق الريفية و الحضرية عن طريق منح القروض / المنح والتدريب للشباب الأكثر تهميشاً والمعرضين للخطر. إن البرنامج الوطني للوصول إلى التعليم الفني والعمالة، بروناك، في البرازيل، الذي وُحدَ وُنسقَ العديد من المبادرات القائمة للشباب والتي أطلقتها الحكومة الإتحادية، يدل على أن الإستثمارات الأكثر تنظيماً تميل إلى أن تؤدي إلى نتائج أفضل.

ولكي تعظم دول البريكس الإستفادة من الزخم الديموجرافي في وقت الأزمة المالية العالمية، يوصي تحليلنا بالخيارات السياسية والإقتصادية التوسعية وليس التراجعية.